الفصل الثالث

تطور النظام السياسي السعودي

- المبحث الأول: الحكومة المستقرة والإطار العقدي
- المبحث الثاني: آليات التطور – الدولة السعودية الحديثة
- المبحث الثالث: تطور البناء الإداري
- المبحث الرابع: الإصلاحات السعودية الحديثة
- المبحث الخامس: الأصالة والمعاصرة

شهدت المملكة العربية السعودية تطورات جذرية على كافة الصعد دون المساس بالثوابت الأساسية التي قامت عليها منذ قيام الدولة السعودية الأولى. فخلال ثمانية عقود تمكنت الحكومات السعودية المتعاقبة -منذ عهد المؤسس- من إدخال إصلاحات دستورية وإدارية واقتصادية، واجتماعية، وتعليمية، وصناعية وغيرها نقلت الدولة والمجتمع في فترة وجيزة إلى مصاف الدول المتقدمة في الكثير من المجالات.

وفي هذا الفصل سوف يتم استعراض التطورات السياسية والإدارية والاقتصادية وغيرها والتي ساهمت في تطور النظام السياسي السعودي كما هو اليوم.

يرتبط التطور السياسي بالأساس الاقتصادي للدولة، ولقد شهدت المملكة العربية السعودية، في الحقبة الأخيرة، عملية تغيير وتطوير واسعة وسريعة، وقد انعكس ذلك انعكاساً ايجابياً على مختلف مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية والاستراتيجية، وبدأ العالم يرصد في الظاهرة ترسخ الشخصية الوطنية السعودية.

وقد ترتب على ذلك أن قوة اقتصاد الدولة مكَّنت الحكومة من رسم سياسات تنموية استشرافية مستقبلية وتعمل على تحقيق أهداف طويلة الأمد، وقد أدى هذا التحول الكبير إلى أن حظيت المملكة بتقدير عالمي ثمَّن هذا التقدم في المسارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الأول

الحكومة المستقرة والإطار العقدي

لم يكن من الممكن تحقيق هذه التطورات السياسية، وما واكبها من تطورات عمرانية، وتعميق متلاحق للتقدم الاقتصادي دون حكومة مستقرة، فالاستقرار السياسي أساس الاستمرار التاريخي، ولقد كانت هذه الحكومة المستقرة ماثلة في ذهن الملك عبد العزيز الذي تعامل مع كافة الظروف المحيطة به بحكمه ومهارة بعد أن حقق الله على يديه توحيد كل أجزاء البلاد التي كانت أشلاء ممزقة، فأحل الأمن في ربوعها، ورسخ وحدتها من خلال حكومة قوية استطاعت أن تقوم بأعمال يصعب إدراك مغزاها إلا من خلال فكرته عن الحكومة المستقرة حيث قام بتنظيم الإدارة العامة للبلاد.

بعد أن تم توحيد المملكة وإعلانها كيانا سياسياً واحداً يحمل أسم المملكة العربية السعودية في عام ١٣٥١هـ، نظمت شؤون القضاء والحسبة وتنوعت الإيرادات المالية واهتم بالتعليم وتنظيم الأمن والتأكيد عليه، وبالجيش وقواه وبالمياه والزراعة والصحة والمواصلات والاتصالات فبنى أسسهم بنياناً يؤكد حقيقة دور الحكومة المستقرة في استقرار البلاد، وهكذا تحولت البلاد من حالة يرثى لها من الأمية والفقر إلى حالة فريدة من الاستقرار السياسي الذي أكده الإحساس الديني الفطري الكامن في أنفس السعوديين جميعاً، والأخلاق الحسنة التي شعت على العالم كله

خيراً وبركة. وشعر العالم بما تتمثله الأسرة الحاكمة ذاتها من إيمان حقيقي بالله وبالإسلام، وبأن قوانين الإسلام وأنظمته هي أفضل آلية ممكنة لتحقيق استقرار الحكم الذي لا غنى عنه للنهوض بالبلاد، وخاصة في المنطقة التي شهدت ظهور الإسلام، لذلك تجلت حكمة الحكومة المستقرة فيما تمثلته القيادة السعودية دائماً من واجبها الديني استناداً إلى أن في بلادهم الحرمين الشريفين والكعبة المشرفة في مكة المكرمة، هذا المكان المقدس تهوى إليه أفئدة جميع المؤمنين ويلزمهم بأن يؤدوا الحج وهو الركن الخامس من أركان الإسلام، وبفضل الاستناد إلى هذه العقيدة الواضحة والتوجيهات الدينية أصبحت الإنجازات السياسية أو الاجتماعية الأخرى إنجازات حقيقية. ولم تكن التطورات السياسية أو الاجتماعية واردة لولا أنها تأسست وتعززت واستندت إلى مبادئ الدين، بالإضافة إلى أنه كان من أهداف الفتح السعودي إزالة التفاوت بين الناس وإنهاء استبداد القوي بالضعيف، هذا الالتزام الذي تم تبنيه كان نتيجة اقتران واختلاط أو تحالف بين الدعوة الإصلاحية الدينية والطموحات الوطنية، وهذا التحالف لم يكن هدفه سوى الخروج بهذا الجزء من العالم من وهدة الجهل إلى نور الإسلام.

وهكذا ورثت الحكومات السعودية المتعاقبة بعد وفاة الملك المؤسس أسساً مبدئية جاهزة حكمتها في تطوراتها السياسية المستقبلية أهمها مصداقية التوجهات السياسية، والمسئولية التامة عن تطوير البلاد، بدون

استثناء، تطويراً يواكب روح العصر، وهكذا قام نظام الحكم في المملكة على أسس من النظرة المستقبلية، ولم يكن اهتمام الحكومات المتعاقبة - حتى حكومة خادم الحرمين الشريفين - بالمستقبل. مجرد حديث خيالي أو تمنيات فردية وإنما كان نوعاً من التفكير الاستراتيجي والتخطيط المنظم لحماية المملكة ومستقبلها ومستقبل أبنائها، وأخذت الخطط الاقتصادية طابعاً إلزاميا، في إطار سياسة حازمة وحكيمة في نفس الوقت تمثلت في أجلى صورها في حكومة خادم الحرمين الشريفين التي حققت الطموحات السياسية والاقتصادية بفضل التجانس الواضح في الهيكل الاجتماعي، إذ لم توجد أية صراعات غير طبيعية بين طبقات المجتمع ومكوناته الفرعية والإقليمية، كما لم يحدث أن شهدت المملكة أية صراعات عرقية أو مذهبية، بل سارت عملية التحول السياسي والاجتماعي والتقدم الاقتصادي بصورة تدريجية وسلمية، ولم يحدث أي صدام بين القيم العَقَديَّة وبين المعايير الاجتماعية، ونجحت الدولة في تحقيق الاستقرار السياسي الذي وفر الظروف لتحقيق قدر عال من النجاح في مجالات توزيع الخدمات فحدث ترابط كبير في عملية البنية الاجتماعية والسياسية.

المبحث الثاني

آليات التطور

واستناداً إلى ما تقدم، فإنه يمكن القول إن النظام السياسي الحديث في المملكة العربية السعودية قد صُمم وشكل طبقاً للعقيدة الإسلامية، ذلك أن أي تغاير بين الدولة والدين هو أمر مستحيل القبول. في ضوء مثل هذا التطور كانت هناك حاجة ملحة لتطورات سياسية اجتماعية أخرى ويشير الباحثون إلى أن المجتمع السعودي في بداية الثمانينات كان يشار إليه عند البعض بالأمة المعزولة التي نشأت بصعوبة قبل خمسين عاماً، وإن شبه الجزيرة العربية في بدايات العشرينات كانت واحدة من أكثر المناطق تخلفاً في الشرق الأوسط، وكانت هناك فحسب بضعة مدارس حديثة ذات مناهج عامة في بعض مدن الحجاز.

وعلى أية حال فإن مراكز الحج في مكة المكرمة والمدينة المنورة جذبت المسلمين المؤمنين والعلماء من أنحاء العالم الإسلامي، وكانت شبه الجزيرة العربية تبدو وكأنها ليست أكثر من مأوى للبدو الرحل ومزارعي الواحات، كما أن بعض البلدان والمدن كانت ميادين للتجار الذين كانوا يمارسون احتكارا وتحكماً، ولكن الولاء العشائري كان في غاية الأهمية، فالمنظمة السياسية كانت حركة لنمط من التحالفات التي لم تكن مستقرة بشكل متأصل، وقبل قيام الملكة العربية السعودية كانت المواجهة والعداوة بين رجال القبائل العنيدين مستمرة وكانت تبدو بلا نهاية، وكانت تتصاعد

بشكل متكرر، كانت تلك ملامح المرحلة السياسية والاجتماعية القائمة آنذاك، وفي الحقيقة فقد كان هناك تباين كامل مع المعاصرة التي تم إنجازها، حيث إن الافتقار إلى عنصر تلقي التعليم العام كان يغمر شخصية البدوي العربي (باستثناء تعلم أحكام العقيدة الإسلامية)، وقد ظهر الدور الذي لعبه الدين الإسلامي عاملاً قوياً في استيعاب جميع مظاهر التطورات، وقد مهد المزيج الداخلي العشائري والمبادئ الصحيحة للإسلام الطريق لتبني الشريعة جوهراً للأنظمة الدستورية والقضائية السعودية، وعملية المعاصرة.

ولا شك أن العداوات العشائرية والغارات والحروب وأعمال المقاومة ضد النفوذ التركي، والفاقة والمجاعات والكوارث الطبيعية كانت مبررات كافية لمحاولة رسم إطار للتطورات الاجتماعية والسياسية، وبهذا الخصوص ذكر (Holden and Johns 1981) أن الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن قد استفاد من الظروف العشائرية بشكل واع وماهر مستنير، ووضع أصول الدعوة للإصلاح من أجل أن يتحد البدوي والفلاح في بلاده في إطار دولة حديثة، وهذا هو التطور الحقيقي الأول في المملكة العربية السعودية، وقد اكتسب هذا التطور زخماً من تطور سابق تمثل في عملية التحالف مع حركة الإصلاح والتأييد المتبادل مع الأسرة الحاكمة السعودية، وللمرة الثانية يمكن أن يبين العرض التاريخي أن السبب الآخر الذي كان يستوجب التطور الاجتماعي تمثل في حقيقة

الوضع الاجتماعي والسياسي كان في حالة من الفوضى والتناقض والصراع، فتطور القبائل التي اعتادت أن يرأسها الشيخ الذي يمثل الوحدة السياسية والاجتماعية المنظمة للمجتمع في جميع مجالات الحياة اليومية -تطور القبائل هذا- كان يدور حول شخصية الشيخ وهو رأس القبيلة الذي تنبثق سلطته وتعتمد على ميزاته الشخصية ورأى ثاقب وذكاء وتعقل وكرم وثراء، وعلى الاحترام الذي يناله بسبب هذه الصفات ولكن ذلك لم يكن موضوعاً للتطور لكنه أصبح أحد أسباب التطور، وكانت مناطق مستقرة عرفت كإمارات، حيث كان يمكن للأمراء أن يحافظوا على سلطتهم بسبب الخدمات التي يقدمونها لهذه المناطق.

ويذكر سمونس (Simons 1998) أن القيادة السعودية بدأت بالقيام بعبء إضافي هو تحمل المسؤولية في تقديم بدائل للطرق الاجتماعية البدائية التي كانت سائدة بشكل تقليدي، وهذه الفوضى الاجتماعية جعلت من الضروري على الحكومة السعودية الحاضرة أن تفكر في أشكال بديلة للتغيير تساهم في تطور اجتماعي شامل وتقدم سياسي كبير في المملكة العربية السعودية.

وكان حفاظ المملكة على الطابع التقليدي للسلطة الذي كان سائداً، وكانت الشورى هي القاعدة الجديدة التي تم تبنيها وكانت سائدة في شبه الجزيرة العربية وسهلت عملية انتقال الحكم من الملك إلى ولي العهد وإلى الأمراء.

ويقول البعض (الريحاني، ١٩٨٦) إنه يبدوا أن الحاكم (الإمام محمد بن سعود) والمصلح (الشيخ محمد بن عبد الوهاب) قد تصرفا في انسجام كامل كشخصية واحدة في وظيفة ثنائية، فخلال نصف قرن من هذا التعاون البناء تحققت مشاركة فعالة في بناء أمة حديثة ذات أصول إسلامية راسخة، ولذلك فإن نمو الدولة حين بدأ يضع أعباء أثقل على عاتق الإمامين، فإن الشيخ محمد بن عبد الوهاب بنفسه هو الذي ابتعد عن المسؤولية التنفيذية للإدارة السياسية والمالية إلى الحاكم، بينما استمر الإمام محمد بن سعود في استشارته في جميع الأمور، وقد تحقق ذلك وقت أن بدأت الإشارات الأولى للاستشارة، ومنذ ذلك الحين ارتفع شأن هذا المبدأ الأساسي الديني من الاستشارة بشكل قوي وفعال في منهج الدولة الحديثة وسوف يناقش هذا الالتزام بالكامل في الفصل القادم.

ويشير (سيمون، ١٩٩٨) إلى أن الضرائب كانت تؤدي بشكل منتظم وقد برر هؤلاء المفكرون هذه الضرائب إلى ضرورة تحضير الدولة للدفاع عن نفسها إن الملك هو الذي كان يدعو المدن والقبائل للالتزام بنصيبها في التسليح، لتصبح الدولة قادرة للقيام بنشاطاتها العسكرية، حيث كانت تلك الدعوة عموماً تتابع بحزم تحت تأثير قوانين مكافحة التخلف.

وهنا مظهر آخر يدل على وجود بداية منظمة من الإدارة، أعلن عن نفسه من خلال الطريقة التي صممت من أجل دعم خزينة الدولة.

ويذكر البعض (الحماد، ١٩٨٦) أن الرسوم لم تكن أكثر من خمسة جنيهات على الحاج الواحد، لكن ذلك قد حدث في وقت كان الجنيه الإسترليني يقاس بمعيار الذهب، وكان الدفع المستمر للرسوم بالذهب أو الشيء المكافئ له في السوق، لكن ذلك كان نظاماً متبعاً في جميع أنحاء العالم، وحجاج اليوم ليست لديهم شكوى فرسوم الحجاج قد ألغيت بأوامر الملك حالما صار دخل الحكومة من النفط والمصادر الأخرى مناسباً، وهو دخل مكن الحكومة من تحمل التكلفة الكاملة لتسهيلات تتزايد باستمرار (طرق معبدة تحتوي على عدد من الأنفاق - الجسور - والتسهيلات في كل المناطق إلى الأماكن المقدسة، ومن مكة المكرمة إلى عرفات على سبيل المثال)، وقد تم تجهيزها ليستفيد منها جميع الذين يؤدون فريضة الحج.

لقد نشأت الدولة الحديثة على يد القيادة السعودية وتوجتها إنجازات حقيقية من قبل الملك عبد العزيز بن سعود رحمه الله.

وكان ما يميز هذا العصر هو مجموعة من التغييرات السياسية والاجتماعية التي وصلت إلى قمتها من خلال أداء الآلية الإدارية للملك عبد العزيز آل سعود، ولم تنظر هذه المناقشة في تكوين تحليل تاريخي لهذه الإنجازات، بل نظرت إليها باعتبارها مقدمة للنظام السياسي العادل الذي ميز الحكومة السعودية الحاضرة، وهكذا فإن العديد من التغييرات

والتطورات قد حدثت، وينظر إلى عصر الملك عبد العزيز آل سعود من قبل العديد من المؤرخين على أنه نقطة بداية أساسية للدولة المعاصرة، والآن فإن الدولة السعودية الحديثة قد تأسست وأصبحت علامة بارزة على طريق التقدم والرخاء.

العوامل المادية: حيث حدث تنامٍ واسع للثروة بعدما منَّ الله على هذه البلاد بالكثير منها لا سيما الثروة النفطية، وما أتاحته هذه الثروة على البلاد من مظاهر خير، فقد سخرت الدولة هذا الدخل الكبير في تحديث البلاد وبناء وتجديد البنية الأساسية للدولة.

العوامل الإنسانية: وتشمل السكان وتعلقهم ببلادهم وإيمانهم بأن جهودهم هي أساس استمرار دورهم الحضاري في العالم، بالإضافة إلى وجود القيادة الواعية، التي قادت مسيرة التنمية والتحديث، والتطوير السياسي، من خلال إيمان مطلق بدور العقيدة الإسلامية في حماية مسيرة التطوير من أشياء تتعارض مع الثوابت الإسلامية التي قامت عليها الدولة والتي تنبثق من الكتاب والسنة، ونظرة القيادة السياسية لتاريخ المملكة ومسئولية القيادة عن تحقيق مصالح الناس كافة وجعلهم يعيشون عصرهم بكل ما فيه من مزايا وامتيازات، وهذا العمل الأخير يعد التزاماً دينياً تحملت أمانته القيادة السعودية، لتأكيد مركزية المملكة بالنسبة لكل دول العالم الإسلامي.

الدولة السعودية الحديثة:

بدأ تكوين الدولة السعودية الحديثة بعد استرداد الرياض في أعقاب القضاء على حاكمها عجلان واستسلام حاميتها، عندها أعطى مواطنو الرياض ولاءهم للملك عبد العزيز الذي قدم ولاءه لأبيه الإمام عبدالرحمن بن فيصل، وقد أبدى الأب والابن استعدادهما الكامل لمناقشة المشكلات التي تواجه النظام الجديد، ولتصميم خطط مركزية تدير أمور الدولة، وكان التنسيق يتم بشكل بسيط بينهما، فبينما يجب أن يحتفظ عبد الرحمن بلقب الإمام رأساً للأسرة الحاكمة، كان يجب أن يكون ابنه الرأس الفعال وقائد الجيش.

ويشير البعض (الياسين، ١٩٨٥) إلى أن الممارسة السياسية بهذه الطريقة لم تواجه أية صعوبة، فالابن يستشير الوالد في الأمور الرسمية بينما لا يتدخل الأب في شؤون الدولة، على أن مشورته الناضجة كانت دوماً وبشكل صريح جاهزة تحت تصرف ابنه.

ويؤكد هؤلاء المفكرون أنه تولد عن هذا الأسلوب رابطة ذات فعالية، تستند إلى تفاعل عبقري بين حقوق والد واحترام ولد، قدر لهما أن يثبتا ويكونا متبعين بالكامل من قبل العديد من أجيال الأسرة الحاكمة.

وكانت تلك الرابطة خالية حتى من مجرد الاحتكاك اليسير أو الخلاف إلى أن توفي الإمام عبد الرحمن في عام ١٣٤٦هـ عن عمر يناهز ٧٨ عاماً، وبالقدر نفسه فإن هذه الفترة الطويلة كانت فرصة ذهبية أفاد

منها الابن في الميدان، (فقد كان الإمام عبدالرحمن يقوم بدور نائبه في الأمور كلها) مهتماً بالإدارة المركزية في العاصمة.

ويلاحظ (الياسين، ١٩٨٥) أن جميع بلاد العرب كانت في ذلك الوقت تعاني من قحط عظيم دام بضع سنوات وأصبح مشهوراً في سجل البلاد السنوي باسم "السحوت" أي (الجدب الشديد) (لسان العرب)

وبهذا الخصوص يقول البعض (العسة، ١٩٦٩) إنه ربما بسبب هذا القحط فقد طال أمد الخلاف وعدم الاستقرار العام وفرضت الضرائب خلال فترة شح الموارد لدى الملك عبد العزيز، ومع هذا الظرف القاسي كان على الملك عبد العزيز أن يراجع نفسه ويكون مصمماً على أن يجد الحل لهذا الوضع كلما كان ذلك ممكناً.

ويشير بعض المؤرخين (المناع،١٩٨٠) إلى أن تاريخ الأسرة يؤكد بجلاء أن الدين الخالص هو المكون الرئيسي لهذه الدولة، ولا شك أن الملك عبد العزيز ووالده كانا شديدي الولاء للعقيدة الإسلامية النقية التي دافع عنها الامام محمد بن سعود والشيخ محمد بن عبدالوهاب، ووفقا لهذا فقد بدأت نواة صحيحة لحكومة قوية قادمة.

ويشير البعض (المناع، ١٩٨٠) إلى أن المجتمع الصحراوي يقبل الزعامة الجديدة إذا وجد فيها ما ينم عن جهد بطولي ويظهر اندفاعه نحو هذه الشجاعة لسبب قوي أو سبب وجود شخصية عظيمة. وكانت قبائل الصحراء ودولة المدينة متشابهتين في الإحساس بالولاء المحلي،

ذلك الذي لا يتوافق مطلقاً مع الوطنية وضرورة انتشار الروح الجماعية للمحافظة على مملكة منتظمة، وعلى أية حال فإنه كان لدى الملك عبد العزيز تصور جديد عن نوع غير عادي من هذا الانبعاث، وقد حدثت نقطة ارتكاز خاصة في جهود الدعوة تلك السنة حين أعلنت مجموعة من بعض القبائل إيمانها بشكل صحيح بالتنبيهات المتعلقة بمسألة الثواب والعقاب الأبدي والتي نقلها الدعاة إليهم، فكانوا مجتمعين قرب "المجمعة" ليبحثوا عن معلومات أخرى في هذه المسألة من مصادر أكثر ثقة، وفي هذا الموضوع وصلتهم مساعدة جهزها المتحمسون المحليون، لكن جهود الملك عبد العزيز بدأت بالازدهار وفكرة الإحياء الإسلامي بدأت في دولة قدر لها أن تلعب دوراً رئيسياً في حياة المسلمين جميعاً عبر العالم كله.

ويقول بعض المفكرين السياسيين إن الرابطة الجديدة عرفت باسم (الإخوان) وقد بلغ عددهم (في ذلك الوقت) حوالي خمسة رجال مع أسرهم، وقد قرر هؤلاء أن يهاجروا إلى بيئة أكثر نقاءً وصفاءً من حياة المدن فاختاروا مكاناً بين الكويت والقصيم يدعى " آبار الأرطاوية" وقد أسسوا هناك هجرة للتعبد أصبح النموذج الأصلي لهجر الإخوان، وخرج الآخرون في تعاقب سريع إلى جميع أنحاء البلد (المناع، ١٩٨٠)، وقد وضع ابن سعود تنظيما للهجر وأعطى الإخوان كل الوسائل الضرورية مثل النقود والطعام والأدوات الزراعية والمعلمين الدينيين، وحاجات بناء المساجد والمدارس والبيوت وحتى الذخيرة للدفاع عن العقيدة وكان

الهدف الأساسي منها إزالة كل أشكال التقاليد والعادات الجاهلية للرمز العشائري القديم (العسة، ١٩٦٩).

ويمكن أن نتخيل جوهر نجاح القيادة السعودية حينذاك كالتالي: فالإخوان هم جمع من الرجال الذين قبلوا النظام الجديد بغض النظر عن مصادرهم وولاءتهم العشائرية وحالتهم الاجتماعية، وقد وجهوا جهودهم القتالية إلى الجهاد في سبيل الله وخلفائه على الأرض وهم الحكام الذين يحكمون المسلمين بشرائع الإسلام.

ويؤكد بعض مفكري الغرب (العسة، ١٩٦٩) أن نشاطات الإخوان الأولى قد زادت من شعبيتهم في القبائل التي تركوها، وجاء مجندون جدد من الأماكن القريبة والبعيدة فزادت أعدادهم، وقد نمت الهجر في كل مركز مناسب بسرعة مدهشة، وقبل أن تنتهي السنة تقريباً وجد الملك عبد العزيز آل سعود نفسه وقد سيطر على الجيش الإقليمي المتطوع الذي يمكن استظهار ولائه إلى حد الموت.

ويشير المؤرخون (العسة، ١٩٦٩) إلى أن جيوش الملك عبد العزيز كانت تتضمن دائماً فريقاً مجنداً من الإخوان يزحف تحت راياتهم بالاشتراك مع القوى البدوية، وعمادها البدوي الذي ما زال على عناده، فضلاً عن الأتباع الملتزمين من جيش المواطنين القديم، ولكل فريق وظيفته الخاصة التي يجب عليه أن يؤديها في كل العمليات القتالية.

ويظهر من التحليل السابق ومن مناقشة الأحداث التاريخية والمظاهر التي مهدت الطريق لظهور الدولة السعودية الحديثة أنه كانت هناك حاجة لتقديم آلية منظمة لقاعدة إدارية.

وفي هذا الاتجاه فإنه قد تم تعيين أمير في كل جماعة لكي يتأكد من أن العدالة المدنية كانت قائمة بين الضعيف والقوي، بينما انصرف اهتمام الدعاة إلى تعليم الناس مبادئ الإيمان، وهكذا كانت بلاد العرب خلال فترة الملك عبد العزيز (winder 1965) الذي حكم تقريباً لثلاثة عقود متصلة بشكل لم يحدث من قبل ضمن أقصى حدود ممكنة عملياً في ظل الظروف الدولية في ذلك الوقت، وتجاوز كل ما كان أسلافه قد سيطروا عليه بشكل فعال، وبهذه الحدود لن تواجه الأسرة أي تحد مرة أخرى، وسوف تنتقل المملكة العربية السعودية سليمة إلى ورثته لكي تؤدي رسالتها الخالدة.

المبحث الثالث

تطور البناء الإداري

يمكن القول إنه بحلول عام ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م مرت معظم أجزاء الجزيرة العربية بمرحلة تغيير جوهري في بنيتها السياسية والاجتماعية: وفيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية وحسبما أورده هلمز (١٩٨١)، فإنه في عهد الملك عبد العزيز بدأت ملامح الإدارة الحكومية في الظهور وإن كانت في إطار محدود.

وقد تمثل هيكل الدولة الإداري بدوائر حكومية مترابطة وهي إدارات الديوان الملكي والعدل، والداخلية والأمن، والدفاع والمالية. علماً بأن حلول عهد النفط وظهور الثروة النفطية التي حبا الله سبحانه وتعالى بها المملكة كانت قد وضعت القيادة السعودية في وضع مالي يمكنها من تحسين أوضاع الشعب اقتصاديا واجتماعيا وإكمال مسيرة الوحدة السياسية لربوع المملكة. وبهذا الصدد يرى الحمد (١٩٨٦م) أن مسيرة التحديث قد بدأت منذ ذلك الحين، فبدأت مسيرة تطوير التعليم ببناء المدارس، ومسيرة شق الطرق وربط أقاليم المملكة بعضها ببعض، إلى جانب التحديث في قطاع الاتصالات والمتمثل بخدمات البريد والبرق والهاتف، على أن التوسع في البناء الإداري لهيكلية الحكومة قد نما متزامنا مع نمو الموارد والتحديث العام للمملكة. فظهرت مؤسسات الزراعة، والتجارة، والطيران المدني، والقوات المسلحة، كما أن الإدارة الحكومية قد اقتصرت قبل عام ١٩٥٠م على ثلاث وزارات هي:

الخارجية، والمالية والدفاع، لكن الشيخ حافظ وهبه يرى أن إدارات الحكومة الأخرى كانت موجودة وتمارس مهامها الإدارية وإن كانت في إطار ضيق. ورأت الحكومة أن تجمع شتات تلك الإدارات فيما بعد ضمن وزارات وقامت بتنسيق وضبط مهام تلك الإدارات. من ناحية أخرى يرى وهبه (١٩٦٤) أن المملكة من الناحية الإدارية قد قسمت إلى أربعة إمارات: نجد، والأحساء، والحجاز، وعسير و هي إمارات يرى صادق (١٩٥٥) أنها شكلت نواة المملكة العربية السعودية وقد حافظت تلك الإمارات على مميزاتها الخاصة، رغم أن النشاطات الإدارية التنفيذية فيها كانت محدودة وتقتصر على تقديم الخدمات الأساسية الضرورية وإقرار الأمن والسلام الاجتماعي.

أما فيما يتعلق بتطور الحياة الدستورية في المملكة فقد أصبح القرآن الكريم يمثل دستور الدولة، وهو الأنسب لطبيعة الشعب السعودي الملتزم بتعاليم الإسلام الحنيف من أي دستور آخر. فالقرآن الكريم كتاب الله الصالح لتنظيم حياة الناس في كل زمان ومكان إذا ما طبق بالشكل الصحيح، كما أن الشريعة قانون مزود بمجموعة من الأصول الحكيمة الثابتة، وبمجموعة من الأحكام التي تراعي متغيرات المكان و الزمان، وعليه فقد زود الشارع المجتمع بمبدأي الثبات و المرونة اللازمين لإقرار العدل. و بناء عليه فقد شكل الإسلام ولا يزال الإطار النظري والعملي العام للنظام السياسي في المملكة العربية السعودية، وبذلك فإن مسيرة الإصلاح والتطوير الإداري قد جسدت مبادئ الإسلام روحياً و سياسياً.

ومن الممكن أن نلمس ذلك التوجه من خلال البحث في تاريخ التطور الإداري للمملكة. وحسب إحدى مطبوعات وزارة المالية والاقتصاد الوطني عام١٣٩١هـ/ ١٩٧١م فنجد أنه في بداية مرحلة تشكيل الحكومة السعودية كان هناك فقط فرعان إداريان في طور العمل وهما إدارة الحجاز، و الفرع الآخر لإدارة باقي مناطق المملكة، على أن الاضطراد في مسيرة التحديث والتغيير في المملكة أسهم في تشعب أجهزة الحكومة وتعدد وزاراتها. ففي عام ١٩٢٦م تم تقسيم أجهزة الدولة الإدارية إلى الدوائر التالية:

١- إدارة الشؤون المحلية وتتضمن إدارة شؤون الأمن العام، والصحة والبريد والبرق والشؤون البلدية.

٢- إدارة المالية.

٣- إدارة التعليم.

٤- إدارة الشؤون الشرعية والمتمثلة بإدارة شؤون العدل والحج والأوقاف والحرم الشريف.

٥- إدارة الرقابة العامة.

٦- مجلس الشورى، والذي سنتناوله بالبحث المفصل فيما بعد.

٧- إدارة الشؤون العسكرية

٨- إدارة الشؤون الخارجية.

٩- إدارة التفتيش العام.

وكانت الدوائر الثلاث الأخيرة تتبع مكتب جلالة الملك مباشرة بينما باقي الإدارات كانت تتبع مكتب نائب الملك في الحجاز.

وأكد برومان أنها قامت بخدمة الحجيج وجباية الضرائب المستحقة للدولة، بينما كانت تقوم أجهزة الدولة في المناطق الأخرى بمهام تطبيق القانون والمحافظة على النظام والأمن وحل النزاعات وجمع الزكاة والضرائب المستحقة للدولة، ومع تطور الزمن تحولت هذه الإدارات إلى وزارات، فعلى سبيل المثال تحولت دائرة الشؤون الخارجية إلى وزارة الخارجية عام ١٩٣٠م بينما تحولت دائرة شؤون الجيش إلى وزارة عام ١٩٤٤م ووزارة المالية عام ١٩٣٢م. من ناحية أخرى، مؤشراً على التغيير الجوهري، واستجابة من قبل القيادة السعودية لزيادة الموارد المالية، فقد توسعت الإدارة بشكل سريع وازداد عدد موظفي الدولة، وبدأت كافة أقاليم المملكة تشعر بالتحسن الملموس، وتتمتع بخدمات التعليم والصحة، وتم تنظيم شؤون البلديات وذلك عقب اكتشاف البترول عام ١٩٣٨م وما تلاه من ازدياد في مصادر الدولة المالية حيث توسعت أجهزة الدولة ومارست أعمالها في خدمة المواطن. وتحولت دائرة الشؤون الصحية إلى وزارة الصحة عام ١٩٥١م وتلاها انتشار وزارات المعارف والزراعة والتجارة عام ١٩٥٣م. ومع التوسع في إدارة شؤون الدولة وتزايد عدد الوزارات نشأت الحاجة إلى إيجاد مجلس تنسيقي مهمته تنسيق شؤون الإدارة ومركزتها، فجاء الأمر الملكي رقم ٤٢٨٨ القاضي بتأسيس مجلس الوزراء، والذي يرى الطويل (١٩٧٧م) أنه كان النواة والخطوة الأساس في بناء إدارة حكومية عصرية في المملكة العربية السعودية.

مراحل بناء المؤسسات السياسية والدستورية والإدارية في المملكة العربية السعودية

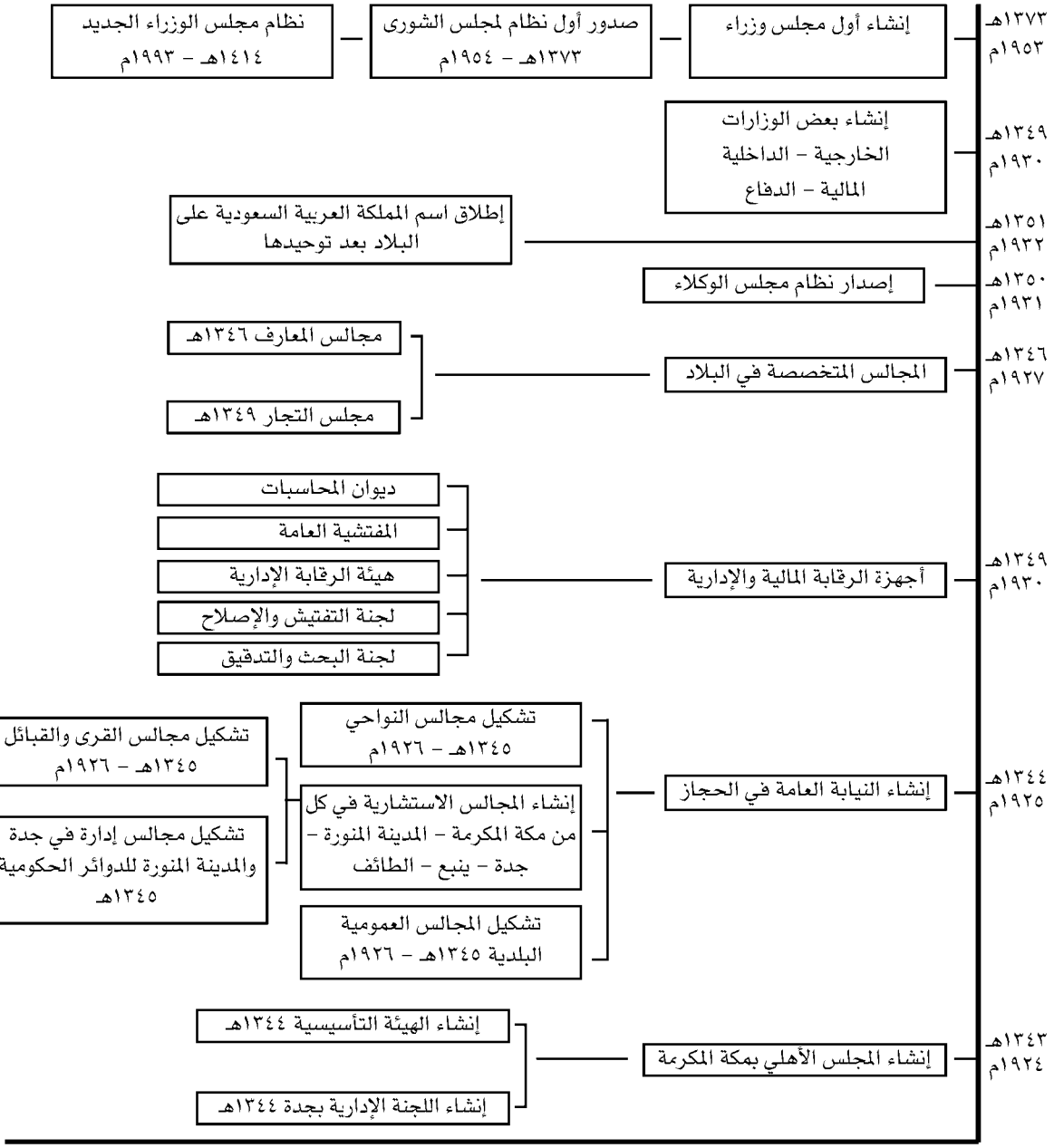

(*) المصدر: أحمد بن عبدالله الباز (النظام السياسي والدستوري للمملكة) ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
مراحل تطور إنشاء الوزارات الحكومية في المملكة العربية السعودية.

من ناحية أخرى يرى العوا (١٩٨٩م) أن الحكومة السعودية استعانت بخبرات من صندوق النقد الدولي (IMF)، كما أنه ولتجنب حدوث مشكلات مالية مستقبلية، و لتحسين أداء الإدارة و بنائها على قاعدة متينة فقد استعان الملك بالأمم المتحدة منذ عام ١٩٥٨م. يرى الطويل (١٩٧٧) أن تلك الإصلاحات قد أدت إلى إحداث تغييرات جوهرية وزيادة ملحوظة في ميزانية الدولة حتى وصلت إلى ١٤٩٨ مليون ريال سعودي بين عامي ١٩٥٨- ١٩٥٩م، كما ازداد عدد موظفي الدولة لنفس الفترة. وبازدياد مقدرات الدولة المالية فقد توجه مجلس الوزراء نحو التخطيط المدروس لتحقيق أهداف محددة في مسيرة المملكة العربية السعودية التنموية، على أن إجراءات الرقابة الإدارية قد تم استحداثها بالتحديد عام١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.

ويرى عسة (١٩٦٩م) أن شكل الإدارة العامة للدولة وهيكلها الإداري يمكن تقسيمه إلى ثلاثة مستويات هي الإدارة المركزية، والإدارة الإقليمية والمحلية، وإدارة الشؤون البلدية. ومنذ عام١٣٧٣هـ/ ١٩٥٣م أصبح مجلس الوزراء سلطة تنظيمية وتنفيذية، ولا يزال حتى وقتنا الحالي يجسد أهم سلطة في بناء الحكومة السعودية. فالمجلس يتمتع بسلطات رسم السياسة الداخلية والخارجية للمملكة وتنفيذها.

ويعتقد هارنجتون (١٩٥٨م) أن مجلس الوزراء السعودي يمثل أهم سلطة في النظام السعودي، فهو يستمد قوته من الملك مباشرة.كما أنه مخول بسلطة البحث في أي شأن من شؤون المملكة.

أما دحلان (١٩٩٠) فيرى أن المجلس لديه صلاحيات إدارة شؤون الدولة عامة بما فيها السياسات الداخلية والخارجية وإقرار الميزانية، وإقرار مخصصات المشاريع المختلفة والمصادقة على المعاهدات الدولية، والمصادقة على الاتفاقيات الدولية، وتعيين وإقالة كبار موظفي الدولة، ومراجعة مسودات قرارات مجلس الشورى وتعديلها أو قبولها أو رفضها. وعليه فإنه يمكن القول بأن تتبع مراحل التطور الإداري في المملكة في مرحلة ما قبل استحداث المجلس أنه كان يسير بهذا الاتجاه، فقد جسد المجلس قمة جهود الملك الراحل عبد العزيز في إحكام سيطرته على كافة مناطق المملكة وجسد قمة جهوده لتحقيق الوحدة. و بهذا الصدد فإنه و قبل وفاة الملك عبد العزيز عام١٣٧٣هـ /١٩٥٣م بلغ عدد الوزارات تسع وزارات ازدادت في مرحلة لاحقة لتصل إلى اثنتي عشرة وزارة في عهد الملك سعود بحسب نيروب (١٩٨٤). كما استحدث الملك الراحل فيصل بن عبدالعزيز وزارتين.

ويعقد مجلس الوزراء السعودي جلسات أسبوعية منتظمة، وقراراته لا تكون سارية المفعول إلا بموافقة الملك، وتصديقه عليها لكونه رئيساً لمجلس الوزراء، أما ولي العهد فبإمكانه القيام بمهام الملك نائباً لرئيس مجلس الوزراء.

لقد أسس الملك عبد العزيز جهازين إداريين، الأول وهو الموجود حاليا والذي أُطلق عليه مجلس الشورى، والآخر أطلق عليه مجلس الوكلاء

والذي تطور عام١٣٧٣هـ/ ١٩٥٣م ليصبح مجلس الوزراء، ويستمد سلطته من الملك مباشرة، و لديه صلاحيات موسعة لإدارة كافة شؤون الحكم والاضطلاع بهمام رسم السياستين الداخلية والخارجية للمملكة وتنفيذها.

وقد أخذ دور مجلس النواب بالتلاشي بعد تحقيقه لهدفه الأساسي المتمثل بالقضاء على ظاهرة ازدواجية الإدارة، كما أن السلطة المركزية أصبحت تمارس سلطاتها بشكل شمولي، وعلى كافة أرجاء المملكة. وقامت بتقديم خدمات أكثر للمواطنين، ومع توسع سلطات الحكومة وتمكنها من تقديم خدمات على أوسع نطاق ظهرت الحاجة إلى إنشاء وزارات جديدة وتوسيع صلاحيات الوزارات القائمة. فاتسعت صلاحيات وزارة الداخلية مع مطلع عام ١٩٥١م لتشمل كافة أرجاء المملكة، وأدى النجاح الذي حققه الملك عبد العزيز باستيعاب الحجاز وتوحيدها مع مناطق المملكة الأخرى إلى تأسيس أول إدارة مركزية في البلاد وأداتها مجلس الوزراء السعودي، وكان ذلك قمة الإنجازات السعودية وآخر مرحلة من مراحل الوحدة لتحقيق الأمن والاستقرار. أما فيما يتعلق ببناء الإدارات المحلية المتمثلة في إمارات المناطق ومجالسها في المملكة السعودية فقد كان مظهراً لسعي المملكة لوضع استراتيجية حكيمة لضمان مشاركة المواطنين في إدارة شؤون الحكم المحلي، إلى جانب ضمان مسيرة النمو وتحقيق الأمن

والاستقرار، وعكس هذا النظام آنذاك الأفكار والأساليب التقليدية لإدارة شؤون الحكم المحلي أكثر من أن يكون توجهاً متجسداً بإنشاء مؤسسات ديمقراطية. فالترتيبات المحلية ضمنت الاستمرارية وحققت الأمن والاستقرار وسمحت في نفس الوقت بظهور الاختلافات التي لا بد منها في أجواء تنموية سريعة.

جسَّد النظام الأساسي للحكم مرحلة جديدة في مسيرة تطورها السياسي والدستوري. فالمادة رقم (١) أوضحت معالم النظام السياسي السعودي، إذ حددت أن المملكة العربية السعودية دولة عربية وإسلامية كاملة السيادة، دينها الإسلام، ودستورها القرآن الكريم، وسنة الرسول الكريم عليه السلام. أما المادة الخامسة فقد حددت شكل النظام السياسي بأنه نظام ملكي. كما حددت المادة السابعة أن أصول الحكم تبنى على الانقياد التام لتعاليم الإسلام وأن هذا الانقياد يحقق العدالة والشورى والمساواة وفقاً لأحكام الشريعة الغراء كما جاء في المادة الثامنة. وقد واصل النظام الأساسي تحديده لمهام الدولة ومسؤولياتها بشكل أفضل موضحاً مسؤولياتها الحامية للأراضي المقدسة ومحددًا أُطر توظيف شروط الدولة سعياً لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنشودة. كما أكد القانون الأساسي حق الشعب في الأمن والحرية والتعليم والمساواة والملكية الخاصة، إلى جانب حماية حق المواطن في

المحافظة على خصوصيته. كما حدد النظام الأساسي بشكل واضح حقوق المواطنين وواجباتهم بشكل دقيق. وحيث إن مسيرة الشورى قد تم تصميمها بشكل واسع، فقد دعت الحاجة إلى ترجمة ذلك التوسع وتلك التقاليد على شكل مؤسسة رسمية تعمق تلك المعاني وتضمن شفافية الحكم واستيعابه للتغيرات الناجمة عن مسيرة التنمية السريعة والتي بلا شك قد مكنت المملكة العربية السعودية وبنجاح غير مسبوق من تجاوز المحن والصعاب وتحقيق الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي. وعليه فقد تم اتخاذ خطوات بناءة في مسيرة تأسيس المجلس وتفعيل دوره في الحياة السياسية، إلى جانب جهود إعادة الهيكلة الإدارية لأقاليم المملكة عامة.

تقسم المملكة العربية السعودية إلى مناطق متعددة يديرها أُمراء يتم تعيينهم من قبل الملك ويتبع هؤلاء الأمراء المسؤولون في الإدارات المحلية. ومنذ عام ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م تم إقرار شكل الإدارة المحلية رسمياً وعليه فإن المملكة مقسمة إلى إمارات يديرها أمراء معينون على مناصب وزراء ويمثلون الملك في تلك الإمارات. ومن الناحية الرسمية فإن تلك الإمارات مرتبطة بوزارة الداخلية. ومن مهام أمير المنطقة استقبال المواطنين في مجلسه والنظر في شكاواهم والتماساتهم والمحافظة على الأمن والاستقرار في إمارته، والإشراف على مؤسسات الدولة والمسؤولين في الإدارات التابعة لإمارته.

مراحل تطور إنشاء الوزارات الحكومية في المملكة العربية السعودية

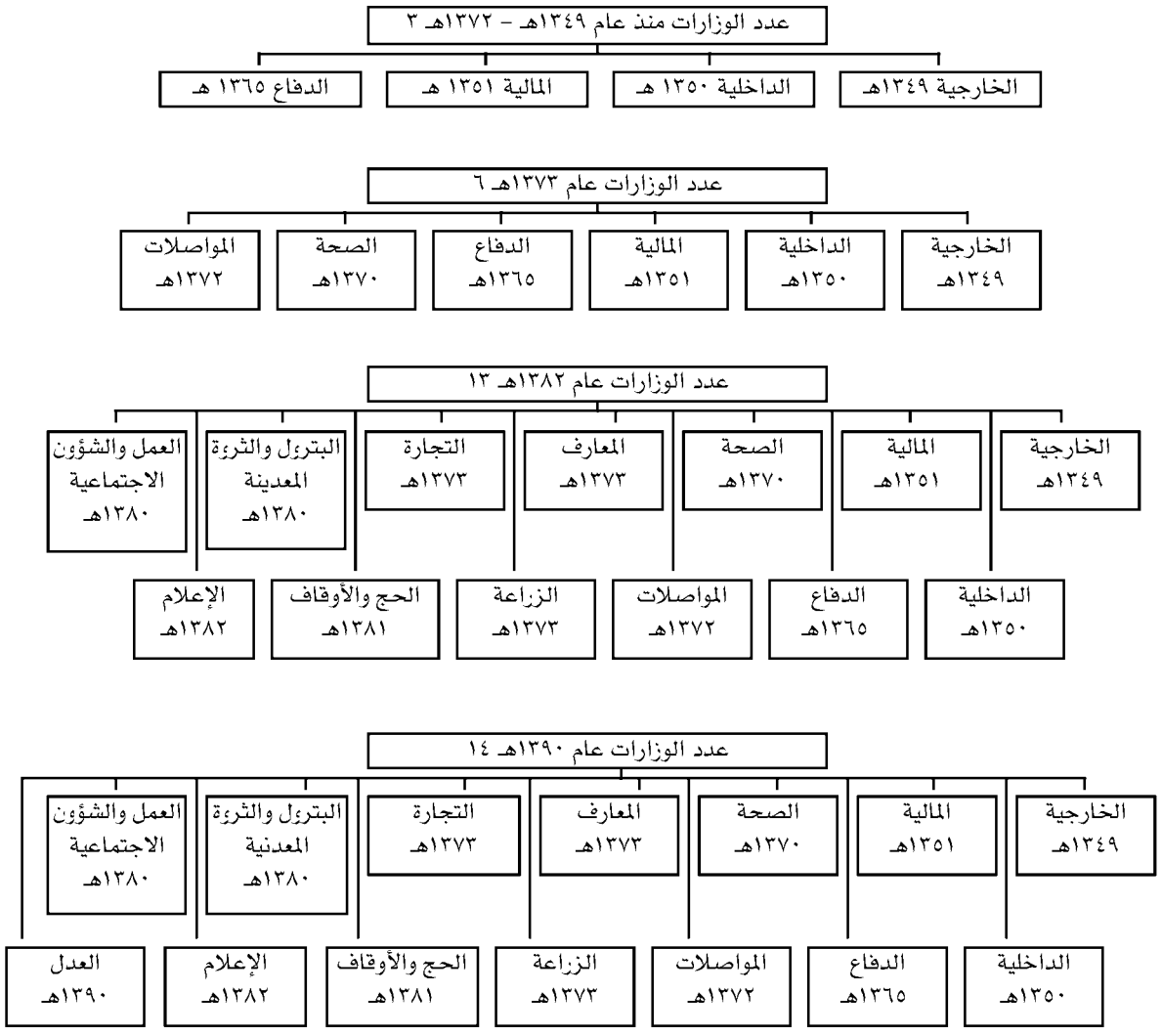

(*) المصدر: الباز (النظام السياسي والدستوري للمملكة) ١٤١٩هـ.
الخولي (الوزارات والوزراء في المملكة) ١٤١٩هـ.

ويرى دحلان (١٩٩٠م) أن المادة السابعة عشرة من نظام مجلس النواب الصادر عام ١٩٣٢م قد حددت أن البلديات في المنطقة الغربية تبقى تحت سيطرة وزارة الداخلية، بينما باقي البلديات تترك تحت إشراف أمراء المناطق. كما أن تلك اللوائح اقتضت أن تلك البلديات تعتمد في مصادرها المالية على الرسوم المفروضة على الخدمات المقدمة إلى جانب المنح المالية التي تقدمها الحكومي المركزية في ميزانيتها العامة. أما لائحة عام ١٩٣٦م للتنظيم الإداري فهي مهمة للغاية وذلك لأنها وضعت الأسس الإستراتيجية وطبيعة السياسات المتبعة للتطوير الإداري إلى جانب تحديد طبيعة وشكل التقسيمات الإدارية، لذلك فإنها أُعتبرت الأساس للتطور الإداري حتى عام ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م. وكانت البلديات قد وضعت ضمن إطار وزارة الداخلية عام١٣٨٠هـ/١٩٦٠م، على أن مجلس الوزراء قد أقر عام ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م تأسيس وحدة مستقلة داخل وزارة الداخلية لإدارة شؤون البلديات وقد سميت تلك الوزارة المصغرة إدارة الشؤون البلدية.

من هنا ندرك أن معظم التحديثات الإدارية قد اتسع إطارها وكانت نتيجة لسياسات الحكومة الناجحة، واعتمادها التخطيط العلمي المدروس منهجاً إلى جانب استعانتها بمؤسسات علمية وبحثية ودولية كالأمم المتحدة، أما مرحلة التطور السريع فقد حدثت فيما بعد عام ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م وبالتحديد الخطة الخمسية الأولى للأعوام ١٩٧٠-

١٩٧٥ والتي طورتها هيئة التخطيط المركزي والتي كانت النواة الأساسية لوزارة التخطيط حالياً بالتعاون مع معهد ستانفورد للبحوث، وقد تليت تلك الخطة الخمسية الناجحة بسلسلة من الخطط الخمسية للأعوام ١٩٧٥- ١٩٨٠، ١٩٨٠- ١٩٨٥، وأعوام ١٩٨٥- ١٩٩٠ وما تلاها من الخطط الخمسية للتنمية. وفي دراسته التي نشرها عام ١٩٩٠م أكد دحلان على أن المملكة العربية السعودية قد أكملت بناءها الإداري والذي تمثل بالسلطة التنفيذية والقضائية التنظيمية.

وبناءً على طبيعة عمل الوزارات فإنها تقسم إلى ثلاثة قطاعات في المملكة العربية السعودية:

١- وزارات قطاع السيادة الوطنية وتشمل وزارة الخارجية، وزارة الداخلية، وزارة الدفاع و الطيران إلى جانب رئاسة الحرس الوطني.

٢- قطاع الخدمات والذي يتضمن وزارات الصحة، والمعارف، التعليم العالي، الاتصالات والبرق والبريد والهاتف، الأشغال العامة، الإسكان، العمل والشؤون الاجتماعية، الحج، والشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الإعلام، والخدمة المدنية، ووزارة الشؤون البلدية والقروية.

٣- قطاع التنمية ويتضمن وزارات المالية والاقتصاد الوطني، التجارة، التخطيط، الصناعة و الكهرباء، البترول والثروة المعدنية، ووزارة الزراعة والمياه.

الهيكل التنظيمي للوزراء وتطور عدد الوزارات في المملكة (١٤٢٣هـ)(*)

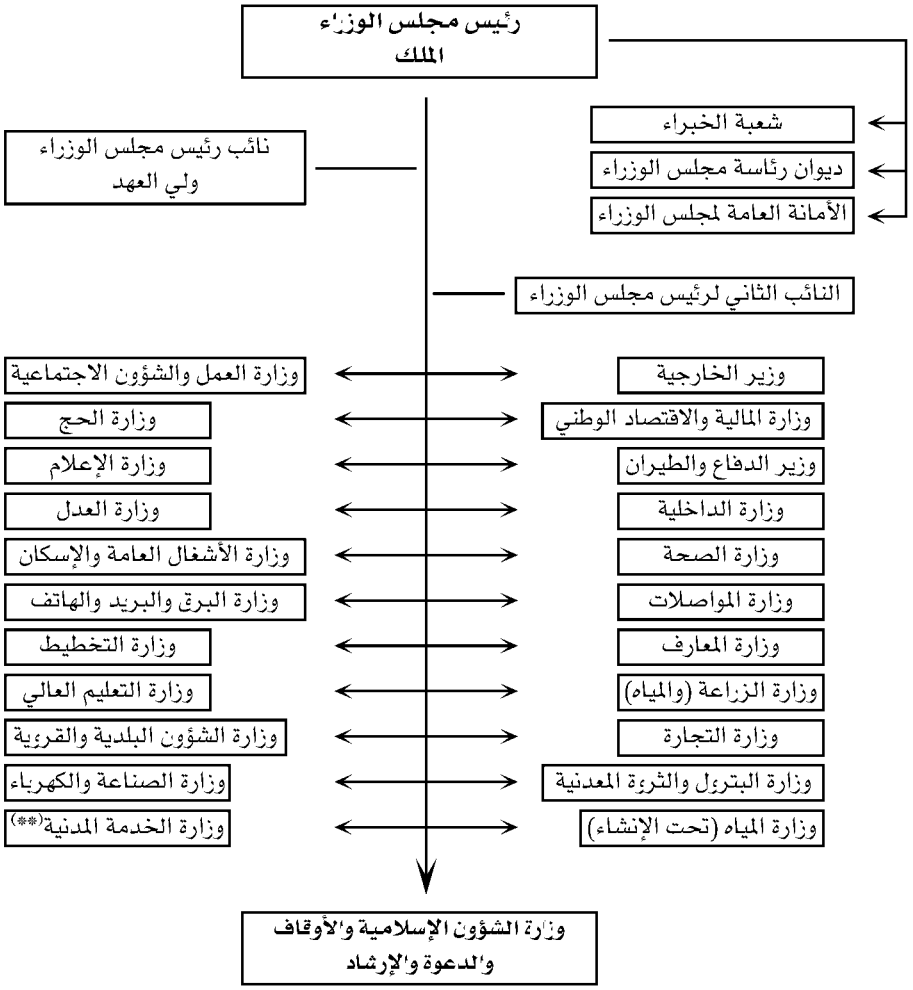

(*) المصدر: الشلهوب، ١٩٩٩م.

(**) تم تطوير ديوان الخدمة المدنية إلى وزارة عام ١٤٢٠هـ .

ولضمان الفاعلية في الأداء، فإن معظم الوزارات والهيئات الحكومية لديها فروعاً محلية منتشرة عبر المملكة. علماً أن الخطط التنموية المضطردة والتوسع الإداري الهائل الذي شهدته المملكة قد ووجه بالعديد من المشكلات الإدارية والمتمثلة في ازدواجية الصلاحيات في إدارة بعض الشؤون العامة، إلى جانب التوسع الهائل في الوظائف والزيادة غير المعقولة في تكاليف المشروعات الحكومية، ما أوجب الحاجة إلى استخدام أمثل للتكنولوجيا الحديثة في الإدارة والاستفادة المثلى من الموارد المؤهلة والمتوفرة محلياً والتي أعاقت الإجراءات البيروقراطية والمركزية توظيفها الأمثل.

وعليه فإنه يمكن إجمال مشكلات الإدارة بالقول إن مستوى التنمية قد فاق مقدرة وخبرات جهاز الإدارة العامة مصحوباً ببعض السلوكيات السلبية كما هو عادةً في كثير من الأنظمة الأخرى كالقصور الاداري وكثرة الإجراءات الروتينية للعمل الحكومي أحياناً، ما استلزم إصلاحا إداريا مبنيا على أسس علمية متينة يتم إعادة النظر بها حالياً. من هنا فقد تتابعت عمليات التقويم وإعادة البناء والإصلاح بشكل مضطرد ولا يزال ذلك مستمراً، و قد توج هذا التوجه بتأسيس المجلس الأعلى للإصلاح الإداري ومجلس القوى العاملة. وقد اعتمدت تلك الإصلاحات كما يرى الطويل (١٩٨٦م) على المنهج العلمي والخبرة التي أثبتت نجاحها عبر تلك التجربة الطويلة في الحكم والإدارة، كما أن تلك المسيرة أيضا

توجت بإصدار نظام مجلس الشورى، وتفعيل دوره في الحياة العامة، منذ عام١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م (انظر ملحق رقم ٢). وقد تبع ذلك المرسوم بمرسوم آخر حدد الإجراءات الداخلية لتنظيم أعمال المجلس، هذا وسأقوم في مرحلة لاحقة بتوضيح طبيعة المجلس وتركيبته ووظائفه ودوره في النظام السياسي السعودي. وتعد هذه الظاهرة التي سنتناولها بالبحث المفصل مرحلة مهمة وإنجاز يتوج إنجازات المملكة وسعيها المتواصل لبناء نظام سياسي متقدم. فقد عملت الحكومة السعودية على بناء مكانة مرموقة للمواطن السعودي على خارطة العالم. كما أنها أمدته بكافة المستلزمات عبر السنين الطويلة في مجالات الوعي الديني والتعليم والصحة و الإعلام..... إلخ و التي سعت من خلالها تهيئة المواطن السعودي للمشاركة في إدارة شؤون بلده بشكل فعّال، وذلك من خلال المشاركة في مسيرة التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي من أهم منجزاتها نظام مجلس الشورى والأنظمة الأخرى المتلاحقة والتي لا تزال تتلاحق وتُراجع سنوياً لغرض التحديث والإصلاح الإداري في البلاد لمواكبة المتغيرات الحديثة.

الهيكل التنظيمي لأجهزة الدولة(*)

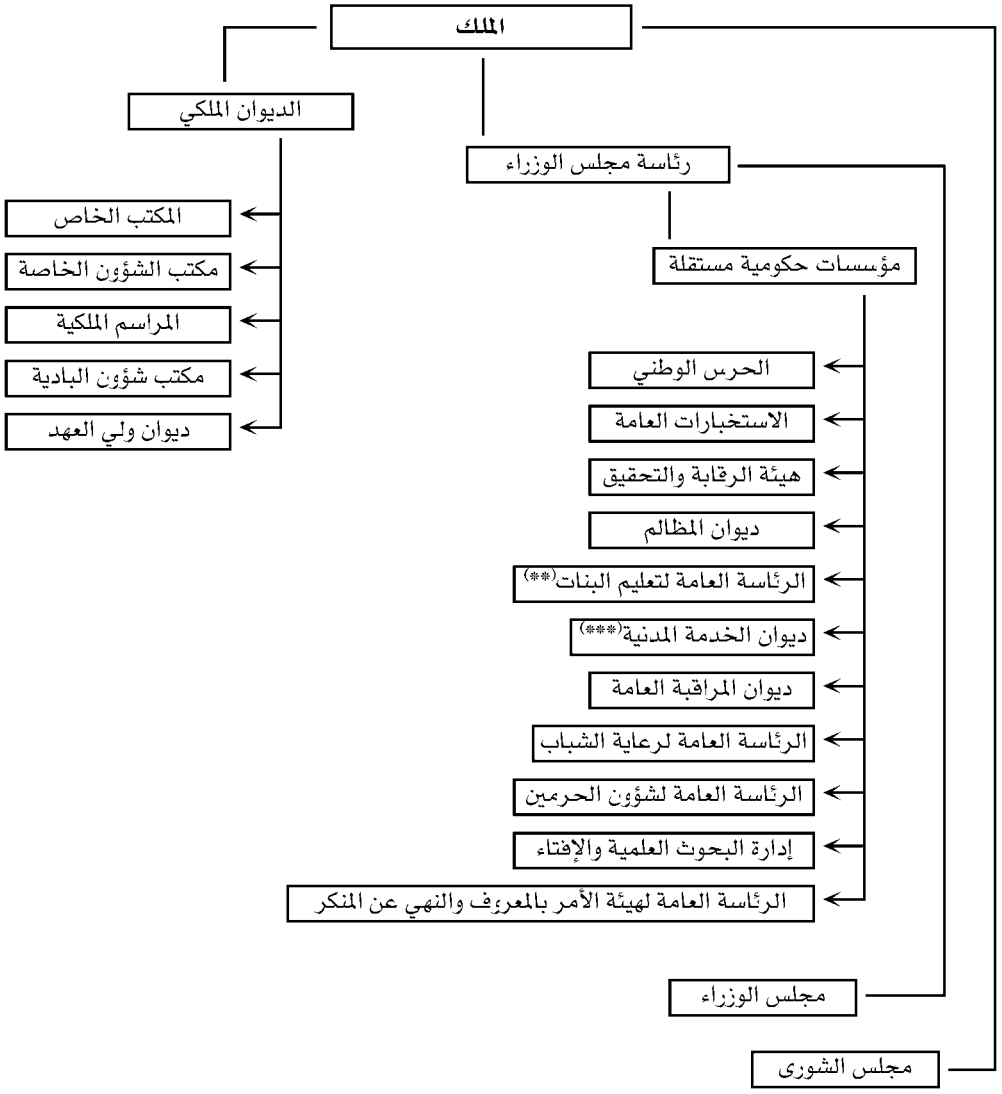

(*) المصدر: الشلهوب ١٩٩٩ .

(**) تم دمج رئاسة تعليم البنات مع وزارة المعارف عام ١٤٢٣هـ .

(***) تم تحويل ديوان الخدمة المدنية إلى وزارة عام ١٤٢٠هـ .

المبحث الرابع

الإصلاحات السعودية الحديثة

سعت الحكومة السعودية منذ إنشائها على تقديم الخدمات للمواطنين حيثما كانوا فقد أنشأت صناديق التنمية العقارية والزراعية والصناعية وأسهمت كل الإسهام في إيصال المياه المحلاة للمواطنين ووفرت لهم الرعاية الصحية، كما وفرت الطاقات البشرية الماهرة اللازمة لإدارة شؤون القطاعات العامة، ووفرت التعليم العام لإمداد المجتمع بالطاقات المتعلمة والمدربة، ما جعلها بحق مثالاً غير مسبوق للحكومة النامية والهادفة إلى تعزيز مسيرة التنمية والاستقرار و الأمن الاجتماعي. ولولا جهود القيادة السعودية -كما يرى ليبزكومب (١٩٧٧م)- لبقيت تلك المناطق مسرحاً للصراع بين القبائل المتصارعة، ولبقيت أحد الجيوب المتخلفة في العالم العربي.

أما فيما يتعلق بمسيرة الإصلاح واستمرارية المسيرة التنموية لاسيما في عهد الملك فهد فإنها تجسد مرحلة مهمة من مراحل حياة المملكة العربية السعودية. كما أنها تجسد رغبة الملك في ديمومة مسيرة التنمية والإسراع بعجلتها وذلك ضمن الإطار الديني العام وقيم وعادات وتقاليد الشعب السعودي العريق. علماً أن ماي (١٩٩٢م) يرى أنه، وبالرغم من الأثر الاقتصادي الهائل الذي أحدثه النفط في بنية المجتمع السعودي الاقتصادية والتحولات الاجتماعية الملحوظة خلال العقود الثلاث

الماضية، إلا أن البناء السياسي لم يتعرض لأي جهد تغيير حقيقي. أما كليرون (١٩٧٨م) فيرى أن مسيرة البناء الطويلة والتوسع في تقديم الخدمات لاسيما في مجال التعليم وكافة القطاعات التنموية الأخرى تمثل المتطلبات الأساسية لمسيرة التنمية السياسية.

فحكومة المملكة العربية السعودية قد حولت المجتمعات القبلية ضمن حدودها إلى دولة عصرية، و ذلك من خلال إنفاقها السخي على كافة القطاعات التنموية لاسيما في مجال التعليم إلى حد الإفراط في التوسع على المؤسسات التعليمية والبعثات. فأصبح المواطن السعودي مواطناً عصرياً، يدرك أهمية الانتماء إلى دولة عصرية تمنحه العدل بدلاً من اللجوء إلى ولاءات قبلية، ضيقة ما أدى إلى تمتع حكومة المملكة العربية السعودية بولاء المواطنين لها، وتمتعها بشرعية سياسية ودعم غير مسبوق في المنطقة، بسبب ما واجهه ذلك المجتمع من شتات في الماضي وهكذا فإنه يمكن القول إن المملكة العربية السعودية، وفي مرحلتها الحالية، تشهد مجموعة من التغييرات الهامة.

وبهذا الصدد يذكر العشير (١٩٥٥) أن المملكة العربية السعودية تمر عبر مرحلة جديدة من مراحل مسيرتها التنموية السياسية، ويمكن تسمية هذه المرحلة بمرحلة اكتمال النمو وإعادة بناء المؤسسات الاجتماعية السعودية. وحيث إن الحكومة السعودية قد حققت نتائج مشهودة في مجال التنمية الاجتماعية و بناء قاعدة متينة بهذا الصدد، كما حققت

الوحدة والأمن فإنها تسعى الآن إلى تجديد نظامها وإعادة تنظيم مؤسساتها ولقد جاءت هذه المرحلة استجابة لمتطلبات مسيرة التنمية وأحد مستلزماتها، وضمن هذا الإطار يأتي تأسيس مجلس الشورى، الذي يعد أحد أهم مؤسسات التنمية السياسية، حيث يُنظر إليه مؤسسة سياسية تضطلع بمسؤوليات وأدوار سياسية مهمة في الحياة السياسية للمملكة العربية السعودية. وعليه يمكن القول إن الحكومة السعودية سعياً منها للاستجابة لمتطلبات بناء دولة عصرية و استجابة منها لتحديات التنمية الشاملة و نتائجها، فقد قامت الحكومة خلال العشر سنوات الماضية بإصدار مجموعة من التنظيمات واستحداث بعض الوزارات والمؤسسات السياسية و بالتحديد يمكن القول: إنه خلال الفترة الواقعة من عام ١٩٩٢- ١٩٩٤م فقد حدثت أربعة تطورات سياسية مهمة ألا و هي:

١- إصدار النظام الأساسي للحكم.

٢- إصدار النظام الجديد لمجلس الوزراء.

٣- إصدار نظام لمجلس الشورى.

٤- إصدار نظام المناطق.

وقد شكلت تلك التغيرات والإصلاحات سياسات حكيمة محسوبة بدقة هدفها تحديث نظام الحكم و في نفس الوقت المحافظة على الإطار

العام لنظام الحكم والمتمثل بالإسلام الحنيف إلى جانب عادات وتقاليد المجتمع السعودي العريق. أما فيما يتعلق بالإصلاح والتحديثات الوزارية تشير إلى أحد الأمثلة على تلك المسيرة التحديثية والاستجابة لمتطلبات التنمية والتطوير المتتالية فقد أعيد النظر في دور وزارة الحج والأوقاف، حيث قسمت إلى وزارتين جديدتين هما وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ووزارة الحج، وكلاهما تتمتع بصلاحيات واختصاصات مختلفة عن الأخرى. ومثال آخر على التحديثات الوزارية فقد أُنشأت وزارة الخدمة المدنية والتي كانت تعرف بديوان الخدمة المدنية، ومهمتها التخطيط في مجال تطوير الطاقة البشرية الوطنية اللازمة للعمل في القطاع الحكومي وضمان العدالة والأهلية في توزيع الوظائف الحكومية، إلى جانب العمل على توفير فرص العمل والقضاء على ظاهرة البطالة.

وقد أسس ما يعرف الآن بمجالس المناطق رغبة من الحكومة في إشراك المواطن جنبا إلى جنب مع المسؤول في التخطيط لمشروعات المنطقة وترتيب أولويات التنمية فيها والإشراف على القائم من المشروعات . كما أسس المجلس الاقتصادي الأعلى والذي تتمثل مهمته في توجيه السياسة الاقتصادية العامة للدولة، ووضع الخطط الإستراتيجية الاقتصادية بعيدة المدى، والتفكير المتواصل في موارد مالية متجددة، والاستجابة للمتغيرات الاقتصادية الدولية. كما تم تأسيس

المجلس الأعلى للبترول والذي يرأسه الملك شخصياً وتتمثل مهمة المجلس في رسم سياسة الدولة البترولية.

ومن الأمثلة الأخرى للتحديث الإداري تأسيس الهيئة السعودية للسياحة للتخطيط لمصدر دخل جديد وتوفير بنية تحتية سياحية لخدمة مواطن المملكة وزائريها، وتمكين الجميع من رؤية تاريخ هذه البلاد وحضارتها الضاربة في أعماق التاريخ، وزيارة أماكن الاستقطاب الطبيعية في هذه البلاد فيما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية والعادات والتقاليد. وقد نجحت الحكومة السعودية في جهودها وذلك لتمكنها من إنجاز بنية تحتية عظيمة في مجالات الصحة والتعليم والمواصلات والمطارات والجامعات وما إلى ذلك من القطاعات العامة، لدرجة أن التدهور في أسعار النفط في أوائل الثمانينيات الميلادية، والظروف التي مرت بالبلاد أثناء حرب الخليج الأولى، وآخرها الغزو العراقي للكويت وتهديد أمن المملكة مما أثر على الوضع الاقتصادي للمملكة، قد تم امتصاصه دون إحداث تغييرات كبرى في مسيرة التنمية في البلاد.

لقد وضع الإسلام العديد من المبادئ الدستورية العامة، الصالحة لقيادة الدولة الإسلامية في كل زمان ومكان، ومن ذلك مبدأ الشورى، وقد كانت الشورى العامل المشترك في استمرار الدولة السعودية، فمنذ قيام أول دولة سعودية في العام ١١٥٧هـ وحتى الآن، كان الإسلام ركيزة الأنشطة الحكومية. وعندما بدأ الملك عبد العزيز رحلته الموفقة في

توحيد المملكة عام ١٣١٩هـ أولى الشورى اهتمامه الخاص، متخذاً من القواعد الشرعية والأعراف والتقاليد والعادات عوامل مساعدة في البناء والتوحيد.

واستطاعت البلاد - في عهد المؤسس - ترجمة ذلك الموروث إلى واقع ملموس والذي اتخذ طابعاً مؤسسياً بعد دخول الملك عبد العزيز إلى الحجاز في عام ١٣٤٣هـ، متمثلاً في تشكيل مجلس الشورى.

وفي عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز أيده الله تم إعادة تحديث نظام المجلس وذلك استجابة للتطورات على كافة الأصعدة.

فدستور الدولة هو القرآن الكريم بلا جدال، وقد أكدت الدولة هذا المضمون في النظام الأساسي للحكم لعام ١٤١٢هـ الذي سوف نستعرض أهم ملامحه.

ويذهب دارسو النظام الدستوري في المملكة إلى أن النظام الأساسي للحكم الصادر عام ١٤١٢هـ هو "أهم وثيقة دستورية في المملكة، ويعد الوثيقة الدستورية الأم في البلاد" وقد نصت المادة الأولى منه على أن دستور المملكة هو كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. وقد تعرض هذا النظام لأمهات المسائلة الدستورية وهي (للمزيد انظر الملحق):

أولاً - طبيعة الدولة السعودية:

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى ما يلي:

١- المملكة العربية السعودية، دولة عربية إسلامية وهي دولة ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض (المادة١) وللدولة عيدان وعلم وشعار (المواد ٢، ٣، ٤).

٢- نظام الحكم في المملكة ملكي: وقد ضبط النظام الأساسي كيفية تولي الحكم فبين أنه يكون في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء، ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله وسنة رسوله.

٣- يناط اختيار ولي العهد بالملك: حيث يختار الملك ولي العهد، ويعفيه بأمر ملكي.

٤- تفرغ ولي العهد: وينص النظام على أن ولي العهد يكون متفرغاً لولاية العهد، وما يكلفه به الملك من أعمال، ويتولى ولي العهد تلقائياً سلطات الملك عند وفاته، وذلك إلى أن تتم البيعة (مادة ٥).

٥- البيعة على كتاب الله وسنة رسوله: يبايع المواطنون الملك على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره.

٦- سلطة الدولة مستمدة من الكتاب والسنة: ذلك أن الحكم في المملكة العربية السعودية يرى أن مشروعية السلطة تكمن في أنها مستمدة من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، فهما مصدر النظام الأساسي للحكم، وجميع أنظمة الدولة.

ثانياً - أسس الحكم في المملكة العربية السعودية هي:

العدل، الشورى، المساواة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

من خلال القراءة السريعة السابقة تتضح حقيقة دستورية أخرى مهمة، وهي أنه كما كانت الدولة السعودية الأولى قد استمدت شرعيتها من شرع الله والشورى، وكما تحددت طبيعة الدولة السعودية الثاني في أنها امتداد شرعي لشرعية الحكم واستناده إلى كتاب الله وسنة رسوله وأعمال مبادئ الشورى، وكما أن الدولة السعودية الثالثة، قامت في فكر الملك المؤسس عبد العزيز وعلى أرض الواقع مستمدة شرعيتها من الكتاب والسنة والعمل على تطبيق مبادئ الشورى الإسلامية إلى أقصى حد ممكن، فإن امتداد الدولة السعودية الثالثة قد دعم من الناحية الدستورية أسس بناء الدولة الإسلامية، وأكد في مبادئ قاطعة أن المملكة العربية السعودية، هي دولة إسلامية، تستند إلى الدين الحنيف في كل أوجه حياتها، وفي هذا تأكيد على أن الإسلام دين سياسة وإدارة، وأنه لا تحقيق لمبادئ الإسلام إلا من خلال حكومة واعية، ولذا فإن علم السياسة ليس نظاماً فكرياً مستقلاً، بل هو فرع من فروع الدين ذاته، وليس هناك

أي مسوغ للتفرقة بين الدين والدنيا بالنسبة لعقيدة المسلم، وهكذا النظام الدستوري في المملكة هو جزء لا يتجزأ من أحكام الشريعة الإسلامية، ويتضح مما أكده الدستور من أن مصدر كل أعمال الدولة يتمثل في الكتاب والسنة.

فالقرآن الكريم، هو دستور الدولة، وهو أساس نظام الحكم، ومناط البيعة، وهو منبع السلطة، وهو مصدر النظام الأساسي وكافة الأنظمة الأخرى التي تصدر في البلاد، وأن الشورى كواحدة من الأسس التي يقوم عليها الحكم تنبع منه، ويشارك القرآن الكريم في كل ذلك السنة المطهرة.

ويذهب بعض الباحثين إلى أن القرآن الكريم يشتمل على ٦٢٣٦ آية تتعرض لموضوعات مختلفة، فهناك سبعون آية تتكلم عن الزواج والطلاق والنسب والولاية وتنظيم علاقات الأسرة، وسبعون آية تتعرض للمعاملات، وثلاثون آية تتناول تنظيم الجرائم والعقوبات، وخمس وعشرون آية تتعلق بالنظام الدولي والخاص، وثلاث عشرة آية تخص المرافعات، وعشر آيات تتكلم عن موارد الدولة ومصروفاتها، وعشر آيات تتناول النظام الدستوري، وباقي الآيات تتعلق بالعقيدة وغيرها ويرى هذا الرأي أنه "يتبادر إلى الذهن سؤال مهم، وهو: هل القرآن دستور بالمعنى القانوني المتعارف عليه؟ ليس من السهولة لدى الكثير من الباحثين الإجابة عن هذا التساؤل، وذلك عائد لمكانة القرآن عند المسلمين، ولكن من الواضح أن القرآن ليس دستوراً بالمعنى المتداول، فهو أعم وأشمل من الدستور، لأنه

يضم مجموعة كبيرة من المواضيع، ليست بالضرورة ذات طبيعة دستورية، وإنما هي أمور دينية ومدنية وتجارية، وأخرى متعلقة بالزواج والعقود والتعويضات، وأمور متعلقة بالتاريخ والجنة والنار والثواب والعقاب" ويستند هذا الرأي إلى قول البعض إن "القرآن أساساً كتاب هداية.. وقارئ القرآن يجد نفسه ينتقل بين آيات القرآن من القصص إلى عرض آيات الكون إلى آيات الوعيد والتحذير إلى ذكر قاعدة قانونية، إلى وصف الجنة والنار وهكذا ... والفقه الإسلامي أقر بأن القرآن لا يختص بكل موضوعات القانون بأسلوب واحد محدد مثل كتب التشريع العادية، ولا يختلف التشريع فقط في أسلوبه، ولكن أيضاً في سياق النص المعبر عنه".

والواقع أن هذا الرأي نظر إلى الدستور من المنظور الوضعي، وفي هذا الإطار يكون كل ما قاله صواباً ورداً سديداً على تصورات كتاب الغرب، ولكن الأمر ليس بسيطاً إلى هذا الحد، ذلك أنه عندما يقول المسلم أن القرآن و السنة هما دستور الدولة، فذلك يعني خمسة معاني متكاملة ليست محل خلاف بين المسلمين على الإطلاق، وهي أساس ما يحظى به الإسلام من قبول عالمي عقدي وفكري، وهذه المعاني الخمسة هي:

١- أن القرآن الكريم هو المرجع في تأكيد الحق الدستوري لعقيدة المسلم.

٢- أن القرآن الكريم هو تثبيت الحق الدستوري لحقوق المسلم وحرياته.

٣- أن القرآن الكريم هو المرجع في الحكم على أعمال المسلم ديناً ودنيا.

٤- أن القرآن الكريم هو المرجع في تحديد علاقة الحاكم بالمحكوم ونظام الحكم ومقومات المجتمع والمبادئ الاقتصادية فيه وسلطة الدولة.

٥- أن القرآن الكريم هو أساس الرقابة على سلطات الدولة.

وعند هذا الحد، فإنه لا يكون هناك ضرورة للقول إن القرآن ليس دستوراً بالمعنى الوضعي، ذلك أن أحداً لا يمكن أن يطلب من أساس الحكم على الأشياء قاطبة أن يكون هو ذاته من هذه الأشياء، فأي دستور في أية دولة إسلامية أو نظام أساسي للحكم تقاس مدى مشروعيته بعدم خروجه على أي نص في القرآن الكريم أو السنة المطهرة وبهذا ينتهي أساس هذا الخلاف.

ومثالُ ذلك أنه عندما تستند الدولة إلى الشورى فإن الشورى لا تأخذ المعنى الوصفي، وإنما تأخذ المعنى الشرعي المبين في الكتاب والسنة، لأنهما معيار الحكم وأساسه على كل الأشياء.

ثالثاً- مقومات المجتمع السعودي:

لقد ضبط النظام الأساسي للحكم فكرة مقومات المجتمع السعودي ضبطاً عقدياً فنص على أسس لا يمكن تجاوزها وهي:

١- الأسرة هي نواة المجتمع السعودي وأفراد هذه الأسرة بحسب المادة السابقة من النظام الأساسي للحكم يربون "على أساس العقيدة الإسلامية وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله ولرسوله ولأولي الأمر واحترام النظام وتنفيذه وحب الوطن والاعتزاز به وبتاريخه المجيد".

ومن هنا يتحدد التزام الدولة السعودية بتوثيق أواصر هذه الأسرة والحفاظ على قيمها العربية الإسلامية، ورعاية جميع أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم.

٢- الاعتصام بحبل الله والتعاون والتكافل: أما الأساس الثاني الهام من الأسس التي يقوم عليها المجتمع السعودي فهي "اعتصام أفراده بحبل الله وتعاونهم على البر والتقوى والتكافل فيما بينهم وعدم تفرقهم (المادة١١) وهذا الأساس هو ترجمة أمينة لمبادئ القرآن الكريم والسنة المطهرة، ولذا يعطي الباحثون في الأنظمة الدستورية أهمية خاصة على صياغة النظام الأساسي للحكم، ذلك أنها لا تمثل منهجاً سعودياً محلياً، بل تمثل منهجاً إسلامياً متكاملاً يصلح في كل دولة إسلامية.

٣- تعزيز الوحدة الوطنية: وقد اعتبر النظام تعزيز الوحدة الوطنية واجباً على الكافة، وألزم الدولة بأن تمنع كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام (انظر المادة ١٢). وهكذا وازن النظام بين الواجبات، فالأفراد ملزمون بتعزيز الوحدة الوطنية شأنهم شأن كل من يكون له وجود مادي على إقليم الدولة، والدولة ملزمة بأن تمنع كل ما يؤدي إلى الفرقة والفتنة والانقسام، فلا تكون هناك غيبة لهيبة الدولة في أي وقت.

٤- قام التعليم على أساس غرس العقيدة في نفوس الناشئة وليكون ذلك عماد التنشئة الاجتماعية، وجعل للتعليم رسالة محددة وهي هذه

التنشئة العقدية والاجتماعية فضلاً عن إكساب الناشئة المعارف والمهارات وتهيئتهم ليكونوا أعضاء نافعين في بناء المجتمع السعودي مع حب الوطن والاعتزاز بتاريخه.

رابعاً - المبادئ الاقتصادية:

أرسى النظام الأساسي للحكم المبادئ الكبرى الآتية في المجال الاقتصادي:

١- احترام الحقوق الخاصة التي تؤدي وظيفتها الاجتماعية وفقاً للشريعة الإسلامية.

فقد بين النظام أن الملكية ورأس المال والعمل هي مقومات أساسية في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للمملكة، ونص على أنها "حقوق خاصة تؤدي وظيفة اجتماعية "وفق الشريعة الإسلامية" (المادة١٧).

٢- كفالة الدولة حرية الملكية الخاصة: وفقاً للمادة ١٨ فإن الدولة تكفل حرية الملكية الخاصة وحرمتها، وأعطت المادة تطبيقاً عادلاً لذلك وهو أنه "لا ينزع من أحد ملكه إلا لمصلحة العامة على أن يعوض المالك تعويضاً عادلاً" ولا مراء في أن معيار العدالة هو معيار إسلامي أساس.

٣- وللأموال العامة حرمتها إذ تتكفل الدولة بحمايتها ويلتزم المواطنون والمقيمون بالمحافظة عليها (المادة م١٦).

٤- ثروات الدولة ملك لها ولا يمنح امتياز أو استثمار إلا بموجب نظام إذ تبين المادتان ١٤، ١٥ أن جميع الثروات التي أودعها الله في باطن الأرض أو ظاهرها أو في المياه الإقليمية أو في النطاق البري والبحري وجميع موارد تلك الثروات ملك للدولة، ويبين النظام ذلك كما يبين وسائل استغلال هذه الثروات وحمايتها وتنميتها، وعلى أساس أنه لا يجوز منح امتياز أو استثمار مورد من موارد البلاد العامة إلا بموجب نظام.

٥- حظر المصادرة العامة: كذلك أرسى النظام مبدأ حظر المصادرة العامة للأموال، وعدم جواز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي (م ١٩).

٦- عدالة الضرائب وجباية الزكاة: إذ نصت المادتان ٢٠،٢١، على أنه لا تفرض الضرائب والرسوم إلا لضرورة ووفقاً للعدل وهي لا تفرض ولا تعدل أو تلغي إلا بموجب نظام، وإن الزكاة تجبى وتنفق في مصارفها الشرعية.

٧- التنمية من خلال خطة علمية: وإعمالا للنظرة المستقبلية الرشيدة، نصت المادة ٢٢ على أن يتم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق خطة علمية عادلة.

خامساً - ضبط الحقوق والواجبات ضبطاً إسلامياً عقدياً:

ومن هنا أخذت الدولة على عاتقها أمرين أساسيين هما حماية العقيدة الإسلامية بما في ذلك تطبيق الشريعة الإسلامية والأمر

بالمعروف والنهي عن المنكر في إطار أعم هو الدعوة إلى الله (المادة ٢٣). ودعمت الدولة واجباتها العقدية بإعمار الحرمين الشريفين وتحقيق آمال الأمة العربية والإسلامية في التضامن وتوحيد الكلمة (المادة ٢٦).

ولعل من أهم ما اهتم به النظام النص على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية، وكفالة المواطن المعسر وأسرته في الضمان الاجتماعي، وتيسير العمل للقادر عليه ورعاية العلوم والآداب والثقافة، وتوفير التعليم العام ومكافحة الأمية والعناية بالصحة العامة وتجهيز القوات المسلحة للدفاع عن العقيدة، وهذا الدفاع واجب على كل مواطن. كما ضبط النظام الأساسي مناط أحكام الحسبة، وتوفير الأمن وحماية حرمة المساكن، وتأكيد شخصية العقوبة والتزام وسائل الإعلام والنشر بالكلمة الطيبة وصيانة حرفة المراسلات والبرقيات والمخابرات، والتزام المقيمين بأنظمة المملكة، ومنح الدولة حق اللجوء السياسي للمصلحة العامة، وتأكيد أن مجلس الملك ومجلس ولي العهد مفتوحان لكل مواطن أو ذي مظلمة، وأن من حق كل فرد مخاطبة السلطات العامة فيما يعرض له من الأمور (المواد ٢٤-٤٣).

سادساً - تنظيم سلطات الدولة الثلاث القضائية والتنفيذية والتنظيمية:

وقد ضبط النظام الأساسي للحكم سلطة الدولة في المواد من ٤٤ حتى ٧١ مبيناً أن السلطة في الدولة تتكون من السلطات القضائية والتنفيذية والتنظيمية، وأنها تتعاون في أداء وظائفها وأن الملك هو مرجع

هذه السلطات، وبين النظام أن مصدر الإفتاء هو الكتاب والسنة، وأن القضاء سلطة مستقلة وأن حق التقاضي مكفول، وأن المحاكم تحكم بالكتاب والسنة والأنظمة التي يصدرها ولي المر، وأن المحاكم تختص بالنظر في جميع المنازعات والجرائم وأن الملك أو من ينيبه معنيون بتنفيذ الأحكام القضائية. كما أشار النظام الأساسي إلى أن النظام يبين تكوين المجلس الأعلى للقضاء واختصاصاته، كما يبين ترتيب المحاكم واختصاصاتها وأن تعيين القضاء وإعفاءهم يكون بأمر ملكي. ويبين النظام ترتيب ديوان المظالم واختصاصاته وارتباط هيئة التحقيق والادعاء العام وتنظيمها واختصاصاتها، وأن الملك يقوم بسياسة الأمة سياسة شرعية طبقاً لأحكام الإسلام وهو رئيس مجلس الوزراء وأنه يعين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ويعفيهم بأمر ملكي.

وأوجد النظام الأساسي المسئولية التضامنية أمام الملك عن تطبيق الشريعة الإسلامية والأنظمة وحق الملك في حل مجلس الوزراء وإعادة تكوينه. كما نص على أن يبين النظام أحكام الخدمة المدنية. وبين أن الملك هو القائد الأعلى لكافة القوات المسلحة وأنه هو الذي يعلن حالة الطوارئ والحرب واتخاذ الإجراءات السريعة عند وجود خطر، وأنه يستقبل الملوك والرؤساء، ويقبل اعتماد ممثلي الدول لديه ويمنح الأوسمة، وأن له تفويض بعض الصلاحيات لولي العهد وإنابته عند سفره في إدارة شئون الدولة.

وفي النهاية أشار النص إلى اختصاص السلطة التنظيمية بوضع الأنظمة كما نص على إنشاء مجلس الشورى في المادة ٦٨ وبين أن للملك دعوة مجلس الشورى ومجلس الوزراء لاجتماع مشترك وأن الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات تصدر وتعدل بموجب مراسيم ملكية وأن الأنظمة تكون نافذة من تاريخ نشرها أو من التاريخ الذي ينص عليه النظام .

سابعاً - الشؤون المالية وأجهزة الرقابة والأحكام العامة:

نصت المواد من ٦٢ حتى ٨٣ على المبادئ الآتية:

١- تقييد الدفع من الخزانة العامة بمقتضى أحكام الميزانية، وبيان إيرادات الدولة وعدم التصرف في أموال الدولة إلا بموجب النظام، كما أن الأنظمة هي التي تحدد أحكام النقد وأن النظام هو الذي يحدد السنة المالية. وتصدر الميزانية بمرسوم ملكي، وأن الجهات المختصة تعد الحساب الختامي للدولة، وأنه يسري على ميزانيات الأجهزة ذوات الشخصية المعنوية العامة وحساباتها الختامية ما يجري على ميزانية الدولة وحسابها الختامي من أحكام.

٢- الرقابة اللاحقة وغيرها تتم وفقاً للنظام الأساسي للحكم والأنظمة.

٣- أن هذا النظام لا يخل بارتباطات المملكة، كما لا يجوز تعطيل أحكام هذا النظام ولا تعديله إلا بنفس طريقة إصداره.

المبحث الخامس

الأصالة والمعاصرة

تعد سياسة "المجالس المفتوحة" إحدى تقاليد الحكم العريقة في تاريخ المملكة العربية السعودية. فهي قديمة قدم الدولة السعودية الأولى في عهد الأمام المؤسس محمد بن سعود، كما أنها تعد أحد المرتكزات الفكرية لحركة الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله.

ويرى هورث (١٩٨٠) أن هذا النوع من الاتصال المباشر بين الحاكم والشعب كان ولا يزال يمارس على مستوى يومي وأحياناً على مستوى أسبوعي. ويعد المجلس في الوسطين الشعبي والرسمي أحد أوجه المشاركة السياسية حيث تتاح لعامة الشعب فرصة التفاعل المباشر مع السلطات العليا في المملكة، وعرض مشكلاتهم على صانع القرار مما يمكنهم من الحصول على حلول مبدئية ومباشرة لما يعرضون على المسؤولين. ولابد من الإشارة هنا إلى أن أفراد الأسرة الحاكمة لاسيما الملك وولي عهده والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء يفتخرون بهذه الممارسة. فمن خلال تجربتهم التاريخية وجدت الأسرة الحاكمة أن تلك الممارسة تفتح لهم قنوات مباشرة للتفاعل والحوار مع المواطن العادي، ما يمكنهم من الإطلاع على حقيقة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وشؤون القبائل ومشكلاتها، ومن ناحية أخرى فإن ذلك التفاعل المباشر يُمكن صانع القرار من الحصول على معلومات مهمة وحيوية يتم توظيفها

في وضع الخطط التنموية المستقبلية وتقويم ومحاسبة قطاعات الدولة المختلفة. ويشكل المجلس قمة التطور السياسي، فالمجلس مؤسسة سياسية شعبية تتاح من خلالها فرصة المشاركة لكافة المواطنين ولا يستثني منها أحد، حسب المادة الرابعة والثلاثين من القانون الأساسي المنظم لشؤون مجلس الملك وولي العهد. وللمجلس بعد عقدي تاريخي، فالرسول صلى الله عليه وسلم كان يدير أرجاء الدولة الإسلامية في عهده من خلال المجلس المفتوح، وقد تابعه في ذلك صحابته من الخلفاء الراشدين وخلفاء المسلمين في العصور المختلفة.

إن الحكام السعوديون حريصون كل الحرص على استمرار السياسة المفتوحة واللقاء المباشر بالمواطنين، فالبعد الشرعي لمؤسسة المجالس المفتوحة مكن لديمومة هذه المؤسسة واستمرارها وتشجيعها وحث المواطنين على الاستفادة منها. من الجدير بالذكر أن الملك يعقد مجلسه مرتين أُسبوعياً، كما يتم تقديم وجبة عشاء عامة على الأقل مرّة أُسبوعياً. من ناحية أخرى فإن الملك أيضاً واتباعاً للعادات الإسلامية العريقة في تقاليد الحكم يلتقي العلماء، ويستمع لآرائهم فيما يتعلق بالشؤون العامة. والنمط الذي يتبعه مجلس الملك المفتوح هو نفسه تقريباً الذي يجري في كل من مجلسي ولي العهد، والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء. أما وزير الداخلية أو نائبه فإنه يعقد جلسات مفتوحة يومياً وهو على اتصال مباشر بالمواطنين.

أما باقي الوزراء فإنه يفترض، وحسب توجيهات الملك، أن يعقدوا مجالسهم أو من ينيبونه يومياً. ويقتدي أمراء المناطق والمسؤولون في الإدارات المختلفة بهرم السلطة فيستقبلون المواطنين في إمارات المناطق بصفة يومية لأكثر من مرة. ويرى الياسيني (١٩٨٥) أن سياسة المجالس المفتوحة مؤسسة قائمة على مبدأ المساواة والعدل، فيحق لأي شخص كان حضور المجلس بغض النظر عن فوارق اللون، والديانة، والجنسية أو مستواه الاجتماعي. كما قام الياسيني بتحديد بعض موضوعات الحوار المطروحة في المجالس والمتمثلة بالنزاعات القبلية، المشكلات المترتبة على المصادر المائية وتوزيعها، ومشكلات الملكية إلخ...، على أن المجالس تتناول أية مشكلة وأي موضوع يطرح على بساط البحث والمناقشة ويتخذ بصدده الإجراء المناسب المرتكز على قواعد العدل والمساواة. علاوة على ذلك فإن المجلس أيضاً يتناول البحث في الموضوعات السياسية، بل وحتى مناقشة المشكلات المالية على مستوى الأفراد. من ناحية أخرى فقد وجد الياسيني أن الملك وولي عهده ونائبه الثاني يحرصون شخصياً للاستماع لمشاكل المواطنين، ويشجعونهم في إبداء آرائهم حول كافة المسائل المطروحة والشؤون العامة وذلك فيما يتعلق بشؤون سياسة المملكة الداخلية والخارجية ومشاكلهم الشخصية.

لذا فإن مؤسسة المجالس المفتوحة تقدم للحاكم والمحكوم فرصة للتفاعل السياسي والمشاركة والاتصال المحكوم بضوابط الشرع الحنيف

وعادات وتقاليد المجتمع السعودي العريق. أما فيما يتعلق بآليات عمل المجالس وتنظيمها، فهناك مجموعة من القواعد المتعارف عليها بهذا الصدد حيث تعطى أولوية الحديث لكبار السن حيث يولي المجتمع السعودي كل الاحترام والتقدير متمثلاً بذلك التقاليد الإسلامية والعادات العربية الأصيلة في هذا الخصوص. كما أن أي مجلس من المجالس المفتوحة لا ينظر في أمر تم الحكم فيه شرعا في حين يوجه الموضوعات المحتاجة لمعلومات إلى الجهات الإدارية المختصة لمراجعتها وتذليل الصعوبات لحلها.

ويعد الأمير سلمان بن عبد العزيز، أمير منطقة الرياض، أحد أهم الخبراء فيما يتعلق بطبيعة عمل المجالس وآلياتها وأهميتها، وركناً من أركان العملية الإدارية وإدارة شؤون الحكم في المملكة العربية السعودية، فخبرته في هذا المجال تعود إلى مطلع عام١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م، و يرتاد مجلسه ما لا يقل عن ألف مواطن يومياً. ويتميز سموه ببساطة الأسلوب الإداري وتوجيه المراجعين في الحال إلى الدوائر الحكومية المختصة في حينه، وقد استطلعت رأي سموه في كتاب نشر سنة ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م عن رأيه في المجالس المفتوحة فأكد أهميتها وتمسك قيادة المملكة العربية السعودية بها (آل سعود، ٢٠٠٠).